

أغسطس 2018

رمد: 23180-9118

الحماية الإجتماعية غير القائمة على اشتراكات في عُمان: تحليل من خلال عدسة الطفل والإنصاف¹

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل

وكما هو الحال في العديد من الدول الأخرى في المنطقة، يمثل الدعم نسبة عالية من الإنفاق الحكومي، مما يسمح للسكان بشراء الغذاء والكهرباء والوقود بأسعار مُدعمة. وفي عام 2013، أنفقت الحكومة ما مجموعه 833.5 مليون دولار أمريكي على دعم الطاقة و 72.5 مليون دولار أمريكي على دعم الغذاء. وقد إنخفض الدعم المقدم للعديد من المواد الغذائية بنسبة 48 في المائة في عام 2015 بعد إنخفاض أسعار النفط. وبالنظر إلى التكلفة العالية للدعم والإنخفاض في إنتاج النفط الخام، أوصى صندوق النقد الدولي بإدخال إصلاحات على الدعم لتمويل المزيد من البرامج الموجهة للأسر الفقيرة.

وتتولى وزارة التنمية الإجتماعية تقديم الرعاية الإجتماعية، وتنمية الأسرة، والإشراف على الجمعيات الأهلية وخدمات الدعم. كما تُقدّم مزايا نقدية غير مشروطة (إستحقاقات الضمان الإجتماعي) للعديد من الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأيتام، والمسنين، وذوي الإعاقات، والأسر المهجورة التي لا يوجد بها أفراد من الذكور. وفي عام 2013، بلغ الإنفاق على هذه البرامج 337 مليون دولار أمريكي. وبلغت هذه الإستحقاقات 84,644 شخصاً في عام 2015. ويستخدم مزيج من إختبار سبل المعيشة والإستهداف الفئوي، ويتوقف مستوى الإستحقاق على حجم الأسرة. كما تقدم الوزارة خدمات المعونة الإجتماعية والمساعدة الطارئة لدعم الأسر الفقيرة في حالة الكوارث الطبيعية أو الحريق أو الإحتياجات الطبية الخاصة. ويتم تقديم الإستحقاقات في صورة نقدية أو عينية وتشمل إستحقاقات للإسكان ومنح تعليمية. ويتحدد قرار منح المساعدة على أساس دراسة كل حالة على حدة. وفي عام 2015، إستفاد 2,215 شخصاً من هذا البرنامج.

وعلى الرغم من مؤشرات التنمية البشرية الإيجابية، فإن محدودية البيانات المتوفرة تجعل من الصعب تقييم نظام الحماية الإجتماعية في عمان ومدى وصوله إلى الأطفال الأكثر ضعفاً. وقد كانت هناك تحسينات حديثة في التشريعات مثل إعتداد قانون الطفل في عام 2014، وقانون الإسكان الإجتماعي في عام 2010، وقانون التأمين الإجتماعي الشامل في عام 2013، وقانون حماية العمال في عام 2011. كذلك، تمثل الإستحقاقات غير القائمة على اشتراكات المقدمة من وزارة التنمية الإجتماعية خطوة نحو زيادة التغطية من خلال إستهداف الأسر المحتاجة وزيادة الإستحقاقات وفقاً لحجم الأسر. ومع ذلك، فمن دواعي القلق أن يكون تقريباً نصف السكان غير عمانيين، ولا يتوفر لهم سوى خطط الحماية الإجتماعية محدود.

ملاحظة: 1. هذه الرسالة القصيرة مُستقاة من دراسة شاملة تم إعدادها بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، وبونيسف - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجميع البيانات تم الرجوع إليها بدقة ويمكن الإطلاع عليها في التقرير الكامل:

Machado, A. C., C. Bilo, R. G. Osorio, and F.V. Soares. 2018. Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office for the Middle East and North Africa: <<https://goo.gl/QfmKwK>>.

2. تم فرض رسم بسيط عام 1996 لتقليل العبء على ميزانية الحكومة.

تقع سلطنة عمان على الطرف الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، وتحدها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن. والسلطنة جزء من دول مجلس التعاون الخليجي الست ذات الدخل المرتفع ويبلغ عدد سكانها نحو 4.5 مليون نسمة، منهم 1.1 مليون (25 في المائة) هم دون سن 18 سنة، و 0.4 مليون (9 في المائة) دون سن الخامسة. وقد إنخفضت معدلات الخصوبة من 7.2 في عام 1990 إلى 2.7 في عام 2015. وبسبب إرتفاع أعداد الوافدين، يشكل المواطنون العُمانيون أكثر قليلاً من 50 في المائة من مجموع السكان.

ولا توجد تقديرات متاحة عامة عن الفقر في عمان. ومع ذلك، فإن قيمة مؤشر التنمية البشرية تبلغ 0.796 مما يصنفها في فئة التنمية البشرية المرتفعة. ويزيد مؤشر التنمية البشرية لسلطنة عمان عن متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يبلغ 0.704، مما يضع السلطنة في الترتيب 52 من أصل 188 دولة في عام 2015. وتوفر عمان رعاية طبية شاملة (تقريباً) ومجانبة لمواطنيها²، وقد بلغ الإنفاق على الصحة 3.6 في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام 2014، وهو أقل من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يبلغ 5.3 في المائة. ويحدث التقرم في 14.1 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة، ويعاني من نقص الوزن 9.7 في المائة من جميع الأطفال دون سن الخامسة.

وتوفر الدولة التعليم المجاني حتى نهاية مرحلة التعليم الثانوي، وقد أُتيح نحو 13 في المائة من الإنفاق الحكومي لوزارة التربية والتعليم في عام 2015، مقارنة بمتوسط 14.2 في المائة في منطقة الشرق الأوسط عام 2008. وبالرغم من إلزامية التعليم حتى مرحلة التعليم الأساسي، إنخفض معدل الإلتحاق الصافي بالتعليم الإبتدائي من 96.6 في المائة في عام 2012 إلى 94.3 في المائة في عام 2015. وفي حين لا يوجد تفاوت كبير بين الجنسين في الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي، كان عدد الأولاد أقل من البنات الملتحقات في التعليم الثانوي (90.2 في المائة مقابل 98.9 في المائة). وعموماً، 68.3 في المائة من الأطفال في سن المدرسة على المسار السليم للنمو في ثلاثة على الأقل من المجالات الأربعة التالية: القراءة والكتابة والحساب اللياقة البدنية، والمجال الإجتماعي والعاطفي، والتعلم.

وتركز الخطة الخمسية التاسعة للسلطنة (2016-2020) على التنوع الإقتصادي، وتطوير القطاع الخاص وتعزيز الرعاية الإجتماعية والمزايا الإجتماعية. وهذه الخطة هي الخلفية الأخيرة ضمن سلسلة الخطط الخمسية التي وضعت في إطار رؤية 2020، والتي تهدف إلى تحسين مستويات معيشة السكان، وتحقيق المساواة بين الأفراد وبين المناطق المختلفة في البلاد. وبعد إحتجاجات عام 2011 التي سادت المنطقة، زاد الإنفاق العام على الخدمات الإجتماعية، ولا سيما على بدلات طلاب الجامعة والباحثين عن العمل.

وتدير الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية نظام التأمين الإجتماعي في سلطنة عمان ويشمل معاشات التقاعد للعاملين في القطاع الخاص لكبار السن، وذوي الإصابات المزمنة والإعاقات والأيتام، فضلاً عن منح الزواج والوفاة. وبالرغم من وجود إستحقاقات قصيرة الأجل للعمال الوافدين الموقتين، إلا أن معظم الإستحقاقات تستهدف المواطنين العمانيين. وبالإضافة إلى نظام التأمين الإجتماعي، توفر حكومة سلطنة عمان العديد من الإستحقاقات غير القائمة على اشتراكات.